

الانصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام احمد بن حنبل

- إن كانوا فاسقا أو عميانا أو بعضهم فعليهم الحد .
- قوله فإن كانوا فاسقا أو عميانا أو بعضهم فعليهم الحد .
- هذا المذهب .
- قال القاضي : هذا الصحيح .
- قال في الكافي هذا أصح .
- وجزم به في الوجيز وغيره .
- وقدمه في المحرر و النظم و الفروع وغيرهم .
- وعنه : لا حد عليهم كمستور الحال ذكره المصنف والشارح وكموت أحد الأربعة قبل وصفه الزنى .
- وأطلقهما في الرعايتين و الحاوي الصغير .
- وعنه : يحد العميان خاصة .
- وأطلقهن الشارح .
- ونقل مهنا : إن شهد أربعة على رجل بالزنى أحدهم فاسق فصدقهم أقيم عليه الحد .
- تنبيه : قوله وإن كان أحدهم زوجا حد الثلاثة ولاعن الزوج إن شاء .
- هذا مبني على المذهب في المسألة التي قبلها .
- فأما على الرواية الأخرى فلا حد ولا لعان بحال .
- فائدة : لو شهد أربعة وإذا المشهود عليه محبوب أو رتقاء حدوا للقدف .
- على الصحيح من المذهب .
- جزم به في الرعايتين و الحاوي وغيرهم .
- وقدمه في الفروع وغيره ونص عليه .
- ونقل أبو النضر الشهود قذفة وقد أحرزوا طهورهم .
- وإن شهدوا عليها فثبت أنها عذراء لم تحد هي ولا هم ولا الرجل على الصحيح من المذهب نص عليه .
- جزم به في المحرر و النظم و الرعايتين و الحاوي الصغير وغيرهم .
- وقال في الواضح تزول حصانتها بهذه الشهادة .
- وأطلق ابن رزين في محبوب ونحوه قولين بخلاف العذراء